"كوب 27"

تقاطعات تغير المناخ والنزوح القسري وحقوق الإنسان

لا عدالة مناخية بدون حقوق الإنسان

RPE
منصة اللاجئين فى مصر

2022
جميع الحقوق محفوظة ©

بداية من 6 إلى 18 نوفمبر 2022، في مدينة شرم الشيخ بمصر، ستُعقد الدورة الـ27 من "مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ - COP27". سيحضر المؤتمر قادة حكومات الدول الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وسياسيون، وخبراء، ومنظمات مجتمع مدني، ومنظمات دولية، وصحفيون، ونشطاء لمناقشة هدف إبقاء ارتفاع درجات الحرارة بحدود 1.5 درجة مئوية، لتجنب العواقب الأسوأ لأزمة المناخ. وإلى جانب المؤتمر، أطلقت الحكومة المصرية "الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في مصر 2050" من أجل تقليل الانبعاثات والتعامل مع التغيرات المناخية المحتملة والنجاة من كوارث المناخ.[1]

وعلى الرغم من حقيقة أن القارة الإفريقية تنتج أقل كمية من انبعاثات الكربون في أي منطقة عالمية، فإنها تعد أكثر القارات تضررًا عندما يتعلق الأمر بآثار تغير المناخ، بعد قرون من النهب الاستعماري للجنوب العالمي، وتواجه إفريقيا كوارث مناخ غير مسؤولة عنها بشكل كلي، وعالقة في تفاعل سامٍّ مع الدول الأغنى في العالم، التي تتسبب في أكثر الانبعاثات البيئية الضارة، والمسؤولة عن التغيرات المناخية الهائلة، ومؤخرا تزيد الدول الغنية من استخدام الوقود الأحفوري، من الولايات المتحدة إلى المملكة المتحدة، والصين، وكندا، وأستراليا، إلى الاتحاد الأوروبي. هذا، كما قال المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالفقر المدقِع، فيليب ألستون، "هذه هي حقيقة الفصل العنصري المناخي. سيستخدم الأثرياء ثرواتهم لمحاولة البحث عن الأمان، وترك الفقراء يحترقون".[2]

ومما لا شك فيه أن أزمات المناخ، مثل ندرة المياه وارتفاع درجات الحرارة والتصحر ونقص الغذاء وارتفاع مستويات سطح البحر - ستدفع بملايين الأشخاص إلى النزوح في السنوات القادمة. ففي عام 2017، أجرت المفوضية الأوروبية التحليل الأكثر شمولًا لمخاطر موجات الحر، ووجدت أن إفريقيا الاستوائية وشبه الاستوائية ستتأثر بشدة، "من المتوقع أن يواجه خليج غينيا والقرن الأفريقي وشبه الجزيرة العربية وأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، كل عامين، موجات حارة تتراوح بين 60 و120 يومًا. ومن المتوقع أن تكون هناك موجات حرارة أطول من 180 يومًا، مرة واحدة كل 30 عامًا، فوق أجزاء من وسط إفريقيا وشبه الجزيرة العربية". وفي شرق إفريقيا واليمن، تسببت بالفعل عواقب أزمات المناخ في كوارث إنسانية: سنوات الجفاف والحروب الناجمة عن ندرة الموارد وانعدام الأمن الغذائي تؤدي إلى آلاف القتلى والأطفال الذين يعانون من سوء التغذية والجوع وملايين النازحين داخليا وخارجيا.[3]

يتنقل النازحون من اليمن ودول شرق إفريقيا عبر الحدود، ومنهم من يصل إلى مصر بالفعل، مثل نزوح الصوماليين بسبب آثار تغير المناخ من قبل، ونزوح عدد أكبر من الأشخاص من السودان نحو مصر بسبب فيضانات النيل في السنوات الأخيرة، وتسببت فيضانات النيل في السودان هذا العام وحده، حتى 5 سبتمبر، في مقتل أكثر من 100 شخص، وأثرت على أكثر من 278500 شخص في جميع أنحاء البلاد، ودفعت الكثير من السودانيين للنزوح داخليا وخارجيا،[4]

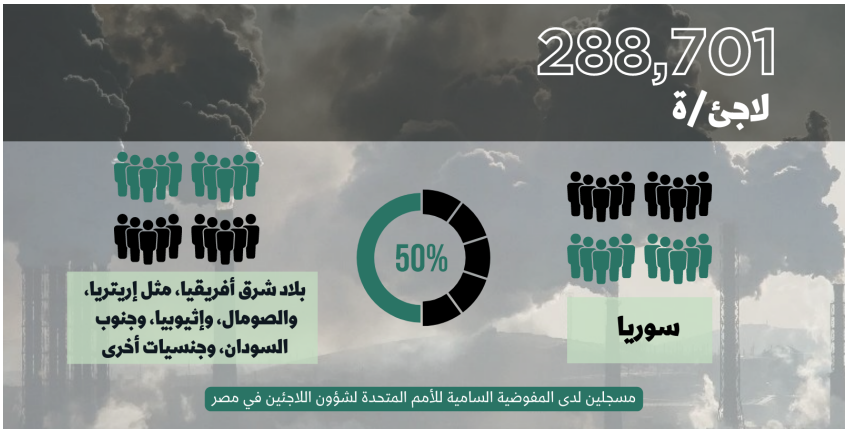

اعتبارًا من 31 أغسطس 2022، تشير بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر إلى أن هناك 288,701 لاجئ/ة مسجلون لديها، نصفهم من سوريا، والنصف الآخر من بلاد شرق إفريقيا، مثل إريتريا، والصومال، وإثيوبيا، وجنوب السودان، وجنسيات أخرى، وحيث إن الموقع الجغرافي الاستراتيجي لمصر يجعلها نقطة مهمة (كدولة استقبال أو عبور) للأشخاص المتنقلين في حالات الأزمات الإنسانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإنها تعتبر مقصدًا هامًا للاجئي المناخ سابقا والآن ومستقبلا.[5]

---

[1] بـ324 مليار دولار.. تفاصيل استراتيجية مصر لتغير المناخ 2050، 20 مايو 2022، سكاي نيوز عربية
[2] "الفصل العنصري المناخي"، 29، أغسطس 2022، Democracy Now / إفريقيا: الأقل مسؤولية، ولكنها الأكثر عرضة لتغير المناخ، 28 مايو 2018، DownToEarth
[3] مؤشر مخاطر المناخ العالمي 2021، 25 يناير 2021. Germanwatch.
[4] مذكرة إحاطة لـ ACAPS - السودان: الفيضانات، 09 سبتمبر 2022
[5] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - التقرير الإحصائي الشهري أغسطس 2022

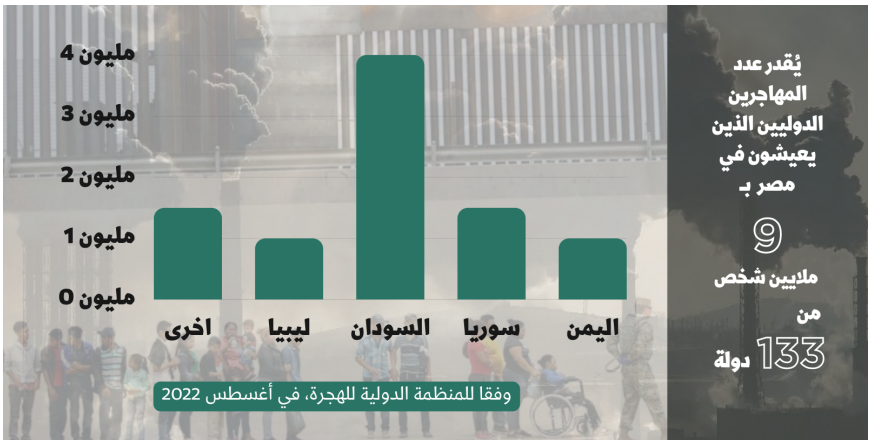

ووفقا للمنظمة الدولية للهجرة، في أغسطس 2022، يُقدر عدد المهاجرين الدوليين الذين يعيشون في مصر بـ9 ملايين شخص. وتتكون هذه المجموعة من المهاجرين من 133 دولة، من بينهم أكبر المجموعات السودانية (4 ملايين) والسوريين (1.5 مليون) واليمنيين (مليون) والليبيين (مليون). تشكل هذه الجنسيات الأربع 80٪ من المهاجرين الدوليين المقيمين حاليًا في البلاد.[6]

السياسات والإجراءات ... يجب العمل على حلول حقيقية الآن

في كل عام، تُجبر الكوارث الطبيعية ما يقرب من 21.5 مليون شخص على النزوح، داخليا وخارجيا، في جميع أنحاء العالم، وفقًا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. ويتوقع العلماء تزايد الهجرة مع ارتفاع حرارة الكوكب. أفادت اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ التابعة للأمم المتحدة، هذا العام، أنه على مدار الثلاثين عامًا القادمة، من المرجح أن ينزح 143 مليون شخص من ديارهم بسبب ارتفاع منسوب مياه البحار، والجفاف، ودرجات الحرارة المرتفعة، وكوارث مناخية أخرى.

مصر ليست استثناء، فقد تسببت الأمطار والفيضانات في مارس 2020 في مغادرة حوالي 2926 شخصًا لمنازلهم، تم إيوائهم في 19 مركز إجلاء في القاهرة والجيزة وبني سويف والفيوم، وقدرت وزارة التضامن الاجتماعي عدد المتضررين من الفيضانات في البلاد بنحو 20 ألف شخص (4000 أسرة). كما أن الفيضانات المرتبطة بالمناخ في دلتا النيل والانخفاض اللاحق في الإنتاج الزراعي أيضا، وانخفاض فرص العمل في القطاع الزراعي، وارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار 0.5 متر، كل السيناريوهات التي أجرتها الأمم المتحدة للبيئة ومنظمات أخرى، تشير إلى أنه يمكن نزوح من 2 إلى 4 ملايين من المصريين بحلول عام 2050 وهجرة الناس من المنطقة الساحلية إلى مناطق أخرى.[7]

في الوقت الحالي، لا يحمي القانون الدولي أو السياسات المحلية لمعظم البلدان المستقبِلة، أولئك الذين يُجبَرون على النزوح بسبب تغير المناخ، الذي يؤثر على سبل عيشهم أو سلامتهم، لا يحق لهم/هن الحصولَ على الحماية بموجب اتفاقية اللاجئين لعام 1951 وبروتوكولها لعام 1967، وهي التي تشكل العمود الفقري لمعظم أنظمة اللجوء في جميع أنحاء العالم. يجادل الكثيرون من صانعي السياسات وحكومات الدول أن الوقت ما زال مبكرا على النظر في ذلك، لكن التغيرات المناخية السريعة الطارئة والبيانات والتجارب المعيشية تفيد بعكس ذلك.[8]

كما يُنظر عادة إلى المهاجرين/ات من دول مثل مصر وبقية شمال إفريقيا على أنهم مدفوعون بالأسباب الاقتصادية، على الرغم من حقيقة أن الهجرة الخارجية في السنوات الأخيرة مرتبطة بالتغيرات المناخية مثل التصحر وتآكل الأراضي الزراعية. بالنسبة للأشخاص في هذه البلدان، قد يبدو قرار الهجرة أفضل من سلسلة من الخيارات السيئة، حتى لو تضمن اتخاذ رحلات القوارب الخطرة عبر البحر الأبيض المتوسط ومحاولة عبور الحدود الأوروبية المحصنة.[9]

على مدار الشهور الماضية، تسوق السلطات المصرية لنفسها على أنها رائدة إداريا في دعم تكيف العالم النامي مع تغيرات المناخ الجديدة، لكن الحقيقة عكس ذلك تماما، على مستوى السياسات والإجراءات. يقول الرئيس المصري، عبدالفتاح السيسي، بالرسالة

[6] تقدر المنظمة الدولية للهجرة في مصر العدد الحالي للمهاجرين الدوليين الذين يعيشون في مصر إلى 9 ملايين شخص من 133 دولة، 7 أغسطس 2022

[7] مصر: التقرير النهائي لخطة العمل الطارئة للفيضانات المفاجئة، 23 يناير 2021، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر / ملف تغير المناخ مصر، يونيو 2018، وزارة الشؤون الخارجية الهولندية

[8] كيف يمكننا حماية "لاجئي المناخ"؟، 13 أكتوبر 2022، Rice University's Baker Institute for Public Policy

[9] تغير المناخ والهجرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، سبتمبر 2022، المركز العربي واشنطن دي سي

الافتتاحية للموقع الإلكتروني لقمة "كوب 27"، "أعتقد بشدة أن COP27 هو فرصة لإظهار الوحدة ضد تهديد وجودي لا يمكننا التغلب عليه إلا من خلال العمل المتضافر والتنفيذ الفعال".

لا يمكن رفع الآمال كثيرا، حيث لا يبدو أن مصر لديها خطة استجابة أو استعداد لاستقبال "لاجئي تغير المناخ" المحتمل نزوحهم داخل مصر، أو عبر الحدود من بلدان مجاورة، أو من مصر لدول أخرى. حتى الآن، مصر ليست لديها تشريعات محلية تضمن تنفيذ الالتزامات الدولية تجاه اللاجئين/ات وملتمسي/ات اللجوء والمهاجرين/ات، إلى جانب عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية، فإن مصر لديها سجل حافل بانتهاكات حقوق الإنسان تجاه الأشخاص المتنقلين مع غياب ظروف الحماية وضمانات العدالة، هذه الأمور وأكثر تجعل تحقيق العدالة المناخية أمرًا بعيد المنال.

حقوق النازحين داخل مصر أو عبر حدودها في السنوات الأخيرة

في حين أن مصر قد استقبلت ملايين المهاجرين/ات الدوليين، ومئات الآلاف من طالبي/ات اللجوء في السنوات الأخيرة، فإن غيابَ التشريعات الوطنية التي تنظم حياة اللاجئين/ات والمهاجرين/ات، وإخضاع حياتهم لقرارات أمنية وإدارية تتغير باستمرار مع تغير الإرادة السياسية - يستحيلُ معه توفر ولو قدر ضئيل من الاستقرار. كما أن السلطات المصرية لا تلتزم بشكل كافٍ بالمواثيق والمعاهدات الدولية الموقعة عليها فيما يتعلق بحقوق الإنسان وخاصة حقوق النازحين قسرا، حيث تقوم بإجبار لاجئين على العمل من دون أجر، وتعرضهم للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، في ظل عدم توفير الحماية أو سبل تحقيق العدالة للفئات الأكثر تعرضا للإنتهاكات من النساء والأطفال المهاجرين غير المصحوبين وضحايا الاتجار بالبشر.

وتقوم قوات الأمن المصرية بتوقيف آلاف الأشخاص سنويا على حدودها في ممارسات غامضة أغلبها تنطوي على الاحتجاز التعسفي للرجال والنساء والأطفال في مقارٍّ احتجاز سيئة، بعضها غير رسمي، وفي ظروف احتجاز غير إنسانية ودون رعاية صحية أو نفسية. يتعرض المحتجزون/ات من ملتسمي/ات اللجوء للحرمان من التواصل مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتسجيل طلبات التماس اللجوء، وفوق ذلك تقوم السلطات المصرية بترحيل ملتمسي/ات اللجوء قسرا لدول يُخشى عليهم فيها من التعرض لخطر القتل والتعذيب والاختفاء والسخرة.[10]

بالإضافة لذلك فإن الدولة لا توفر الحماية لمواطنيها من النزوح بسبب النزاعات أو تغير المناخ المحتمل، بل تُهجرهم قسرا دون سابق إنذار ودون خيارات أو تعويضات حقيقية، مثل ما حدث من تهجير للنوبيين، وسكان سيناء، وسكان مثلث ماسبيرو، وسكان عوامات النيل بالقاهرة، وأيضا ما يحدث مع سكان جزيرة الوراق. على سبيل المثال: "بين أواخر 2013 ويوليو/تموز 2020، دمر الجيش ما لا يقل عن 12,350 مبنى، معظمها منازل، كان أحدث جولاتها في منطقة العريش. كما جرف الجيش، وأفسد، ومنع الوصول إلى ما لا يقل عن 6 آلاف هكتار (نحو 14,300 فدانا) من الأراضي الزراعية، معظمها منذ منتصف 2016."، وفقا لتقرير نشرته منظمة "هيومن رايتس ووتش" بالاشتراك مع "مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان" في مارس 2021.[11]

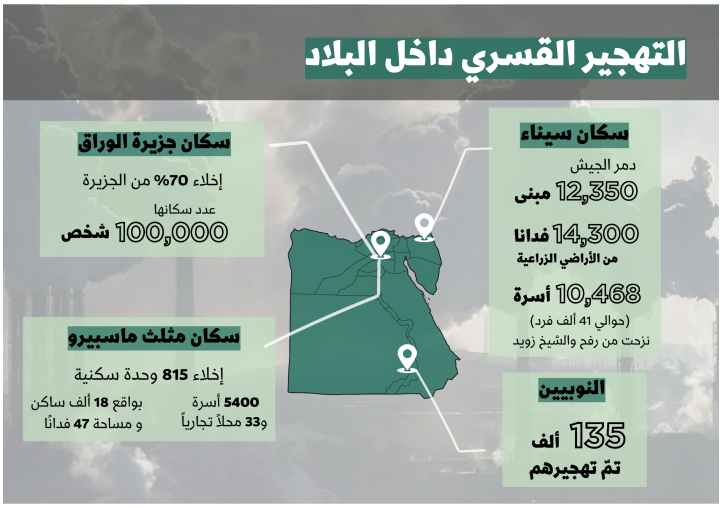

وفي جزيرة الوراق، يخوض أهالي الجزيرة منذ سنوات معارك مستمرة مع الدولة، حيث تقوم الدولة بقواتها الأمنية بإجلائهم قسرًا وإجبارهم على إخلاء منازلهم، وأراضيهم، من أجل تحويل الجزيرة إلى مشروع استثماري ضخم، رغم حيازة الكثير منهم أوراق ثبوت ملكية تلك الأراضي والمنازل. تبرر مصر التهجير القسري لمواطنيها بحجج مثل "القضاء على العشوائيات" و"القضاء على الإرهاب" و"منع التهريب"، بينما وجدت تقارير عديدة أن عمليات الهدم وتهجير الأشخاص في سيناء كان يمكن تجنبها، وأن عمليات تهجير السكان في المناطق ذات قيمة استثمارية عالية كانت بصورة غير قانونية.

[10] تقرير حقائق: الاحتجاز التعسفي والترحيل القسري لطالبي وطالبات اللجوء الإريتريين من مصر، 8 أغسطس 2022، منصة اللاجئين في مصر / وزارة الخارجية الأمريكية • مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل - تقرير حقوق الإنسان في مصر 2021

[11] مصر: عمليات الهدم الواسعة في سيناء جرائم حرب محتملة، 17 مارس/آذار 2021، هيومن رايتس ووتش

تستمر السلطات المصرية في ممارسة جميع أشكال التهجير القسري بحق المواطنين مخالفة القوانين المحلية والدولية.[12]

تنص المادة 63 من دستور مصر لعام 2014 على "حظر التهجير التعسفي للمواطنين بجميع صوره وأشكاله"، ويعتبر مخالفة ذلك "جريمة لا تسقط بالتقادم". كما يعرّف القانون الدولي الإنساني التهجير القسري بأنه "الإخلاء القسري وغير القانوني لمجموعة من الأفراد والسكان من الأرض التي يقيمون عليها".

لا يمكن فصل تغير المناخ عن العدالة وحقوق الإنسان، وخاصة حقوق الفئات الأكثر ضعفا

إن العمل على خفض الانبعاثات الضارة للبيئة في العالم مطلوب، لكن يجب أن يتم في ظل سياق يتفهم ويراعي قضايا حقوق الإنسان. كان مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قد أقر بأن تغير المناخ يؤثر تأثيرًا كبيرًا على التمتع الكامل بحقوق الإنسان. وأوضح المجلس أن تأثير تغير المناخ "يشكل تهديدًا فوريًا وبعيد المدى للشعوب والمجتمعات في جميع أنحاء العالم". كما أن تهديد تغير المناخ قد يُستخدم كمبرر لانتهاك الحقوق المدنية والسياسية مثل حرية التعبير وتكوين الجمعيات، أو تبني سياسات أكثر تقييدًا ضد المجموعات الأكثر ضعفا، وبشكل خاص، مجموعات مثل اللاجئين والمهاجرين وطالبي اللجوء، الذين تحدث بحقهم جميع هذه الانتهاكات بالفعل داخل مصر.[13]

المشاركة الفعالة في "كوب 27" في ظل قمع السلطات المصرية للحريات

لسنوات عديدة يواجه المدافعون/ات عن حقوق الإنسان أفرادا ومجموعات قمعا ممنهجا غير مسبوق ومستمر، وتضييقات أمنية على عملهم/هن، من خلال منظومة تشريعات مستحدثة تجرم العمل الحقوقي والبحثي، مقترنة بتهديدات أمنية وترهيب واعتقال تعسفي وإخفاء قسري وتعذيب وتحرش قضائي ومحاكمات غير عادلة ومنع تعسفي من السفر بقرارات رسمية وغير رسمية واعتداءات جسدية في الأماكن العامة. وأيضا، جمّدت السلطات المصرية أصول المنظمات الحقوقية الرائدة وأغلقت مئات الجمعيات الخيرية، وصادرت ممتلكاتها، وفرضت قوانين تقوض من حرية تكوين الجمعيات، وحظرت التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية المستقلة بعقوبة قد تؤدي إلى السجن مدى الحياة، ولاحقت واعتقلت العاملين والعاملات بالمنظمات، وتقييد حرية تداول المعلومات مع حجب لأكثر من 500 موقع إلكتروني منهم أكثر من 100 موقع صحفي.[14]

إضافة إلى ذلك، يواجه المدافعون/ات عن حقوق اللاجئين/ات والمهاجرين/ات انتهاكات وتضييقات مضاعفة، حيث لا يمكنهم تسجيل أنشطتهم وتجمعاتهم داخل الإطار الرسمي الذي حددته السلطات المصرية، وتتم مواجهتهم بالتهديد والاعتقال والترحيل القسري، ويتم ترهيبهم بشكل مستمر من الأجهزة الأمنية بعدم التحدث عن المشاكل التي تواجه مجتمعاتهم أو التواصل مع منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية، ويتم إصدار تعليمات أمنية لقادة مجتمعات اللجوء بإسكات أصوات مجتمعاتهم ومنع الأشخاص من التظاهر تعبيرا عن غضبهم. كما أن تعديلات قانون 82 لسنة 2016 الخاص بمكافحة الهجرة غير النظامية، الواردة في إبريل من العام الحالي، تجرم من يقومون بتقديم خدمات أو مساعدات للمهاجرين غير النظاميين.[15]

لذلك: تشكل ممارسات السلطات المصرية تحديا صعبا للغاية أمام منظمات المجتمع المدني، والمجتمعات المحلية التي تود المشاركة بـ"مؤتمر الأطراف 27"، خوفا من الأعمال الانتقامية. كما أن المشاركة الفعالة في المؤتمر أصبحت مقيدة بالفعل؛ فقد تعمدت السلطات المصرية "انتقاء" المنظمات غير الحكومية المصرية المسموح لها بالتسجيل للمشاركة في المؤتمر، مستبعدةً أغلب المنظمات التي تنتقد الحكومة، وذلك من خلال عملية تسجيل سرية ووفق معايير اختيار غير معلنة.[16]

في نفس الوقت، فإن التسجيل للمنطقة الخضراء المخصصة للتظاهر خلال فترة مؤتمر "كوب 27" مقيدة بمحددات دخول معقدة ولا تضمن الحق الكامل في تعبير المشاركين عن مطالبهم، كما أنها غير متاحة لعموم المصريين، إضافة لإجراءات وتشديدات أمنية

---

[12] القاهرة تطرد سكان جزيرة النيل من أجل مشروع تنموي، 27 أغسطس 2022، Al-Monitor
[13] تغير المناخ والعدالة وحقوق الإنسان، 3 أغسطس 2020، منظمة العفو الدولية. / تغير المناخ يؤثر على التمتع بحقوق إنسان، 17 فبراير 2015، مفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان
[14] قمع المجتمع المدني في مصر، ملف لـ"هيومن رايتس ووتش"
[15] تغليظ العقوبات والهجرة غير النظامية: مفترق طرق قانوني وإشكاليات يومية، 18 مارس, 2022، منصة اللاجئين في مصر
[16] مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ وأزمة حقوق الانسان في مصر، 28 سبتمبر 2022، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

صارمة في مدينة شرم الشيخ، المضيفة للمؤتمر، تتضمن الحرمان من الحق في حرية الحركة للمواطنين المصريين وإضافة كاميرات مراقبة وأجهزة تسجيل في سيارات الأجرة داخل المدينة، مع ارتفاع الكُلفة الخاصة بالإقامة داخل المدينة بشكل مهول خلال فترة المؤتمر، وهو الأمر الذي لا يستطيع تحمل كُلفته السكان والنشطاء المحليون أو المجموعات التي تعمل مع اللاجئين والمهاجرين، يضاف إلى ذلك أيضا حملات الاعتقال الواسعة التي قامت بتوثيقها المنظمات الحقوقية المصرية، خلال الأسابيع الماضية، شملت توقيفات في الشوارع في القاهرة وبعض المحافظات، وظهور بعض المختفين قسرا على ذمة قضايا أمام نيابة أمن الدولة العليا على خلفية الدعوة لتظاهرات خلال فترة مؤتمر المناخ.[17]

الأسوأ من ذلك، أن سلامة النشطاء القادمين من خارج مصر لحضور المؤتمر معرضة للخطر أيضا، ففي يوم 31 أكتوبر 2022، اعتقلت قوات الأمن المصرية الناشط البيئي الهندي آجيت راجاجوبال، وصديقه المحامي الحقوقي مكاريوس لحظي، من قبل كمين بأحد شوارع مدينة العبور -شرق القاهرة- خلال رحلته للدعاية لقضايا البيئة من القاهرة إلى السويس مشيًا على الأقدام، لمسافة 260 كيلومترًا، للوصول إلى مكان انعقاد مؤتمر المناخ في شرم الشيخ، واحتجزته ما يزيد عن 24 ساعة بتهمة عدم الحصول على تصريح أمني لرفع لافتة. ووفقا لما قاله "راجاجوبال" لوسائل الإعلام، فإن "الأمن المصري امتنع عن تقديم الطعام والشراب لآجيت لمدة 27 ساعة وصوره ضابط الشرطة بالفيديو وهو يعترف أنه يسير في شوارع القاهرة رافعًا لافتة بدون تصريح"، قبل إخلاء سبيله.[18]

يحدث كل هذا في الوقت الذي تفرض فيه الحكومة المصرية إجراءات مشددة لمنع التجمعات والتظاهرات منذ عام 2013 بغطاء قانوني، عبر استخدام قانون تنظيم التظاهر والتجمعات بهدف قمع حرية الرأي والتعبير، القانون الذي أتاح لقوات الأمن استخدام القوة المفرطة لفض الاحتجاجات السلمية، وحبس المشاركين فيها باتهامات مطاطة وبدون أدلة، وتسبب في اعتقال آلاف المصريين في السنوات الأخيرة، كما استخدمته السلطات أيضا في قمع محاولات اللاجئين/ات وملتسمي/ات اللجوء والمهاجرين/ات من تنظيم أي فعاليات للتعبير عن آرائهم، مثل ما حدث مع اللاجئين الإريتريين في يوليو ٢٠١٩ واللاجئين السودانيين في أكتوبر ٢٠٢٠.[19]

هل الضغط من أجل تمويل "الخسائر والأضرار" حل كافٍ؟

زادت مطالبات بلدان الجنوب العالمي، التي عانت من خسائر اقتصادية فادحة بسبب الكوارث المناخية، لنيل تعويضات من الدول المسؤولة عن الأنشطة الاقتصادية العملاقة المضرة بالبيئة، التي ساعدت على تغير المناخ بشكل مضطرد ومتسارع في أنحاء الأرض، وأصبح النقاش حول "الخسائر والأضرار" على قمة جدول أعمال مؤتمر "كوب 27".

"في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف، نحتاج إلى العمل معًا لإظهار القيادة والمضي قدمًا في معالجة هذه القضية المهمة للغاية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بإيجاد طريقة مبتكرة ... لإيجاد تمويل للبلدان التي هي في أمس الحاجة إلى معالجة الخسائر الفورية، أضرار تقضي على جزء كبير من ناتجها المحلي الإجمالي السنوي."، قال وائل أبو المجد، الممثل الخاص لرئيس الدورة 27 لمؤتمر المناخ.[20]

حقيقة أن تدفع الدول المسؤولة عن الأضرار المناخية الأكبر لكوكبنا هو أمر عادل، ولكن يجب التشديد على ضرورة وقف الدول الغنية لممارساتها التي تعمق أزمة المناخ، كما يجب التأكيد على أن تمويل الخسائر ليس كافيا أو مقبولا للإفلات من المحاسبة عن جرائم تلويث البيئة. ولا يمكن فصل تمويل الخسائر والأضرار عن السؤال المهم، وهو مدى ضمان استخدام التمويل بشكل جيد لمعالجة آثار وأضرار تغير المناخ؟، في حالة مصر، والعديد من الدول التي تعاني من أزمات حقوق إنسان مهولة إلى جانب آثار التغيرات المناخية، خاصة في ظل غياب آليات المراقبة والمساءلة والمحاسبة على الممارسات الفاسدة وانتهاكات حقوق الإنسان، وأن المجتمع المدني المصري مستبعد من المشاركة الفعالة أو العمل باستقلالية دون الخوف من الاستهداف والملاحقة.

---

[17] مصر: منظمات حقوقية تدين حملات القمع والاعتقال الموسعة على خلفية دعوات التظاهر بالتزامن مع قمة المناخ «COP27»، نوفمبر، 2، 2022، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

[18] الناشط البيئي آجيت راجاجوبال: في طريقي إلى قمة المناخ اعتقلني الأمن المصري!، 2 نوفمبر 2022، درج

[19] مصر: قانون التظاهر الجديد يطلق العنان لقوات الأمن، 25 نوفمبر 2013، منظمة العفو الدولية.
اعتقلت الشرطة المصرية ما لا يقل عن 40 لاجئًا إريتريًا خلال مظاهرة سلمية، 21 يوليو 2019، Assenna
مصر: احتجاجات المهاجرين واللاجئين السودانيين على القتل الوحشي لطفل ووجهت بالعنف وعمليات الاعتقال، 4 نوفمبر 2020، منظمة العفو الدولية

[20] تعمل مصر على تحديد أولويات "الخسائر والأضرار" في COP27، سبتمبر 2022، رويترز

توصيات

إن هناك الكثير مما يتطلب العمل عليه حتى نصل إلى عدالة مناخية حقيقية، ويجب بدء العمل على تغيرات المناخ بشكل أعمق من منظور حقوق الإنسان، وتحقيق العدالة، وضمان حقوق الأفراد كافة، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي. لذلك، توصي "منصة اللاجئين في مصر":

على حكومات الدول والمنظمات الدولية والمجموعات والنشطاء المشاركين في "كوب 27":

- العمل على الاعتراف بنازحي المناخ وحقوقهم/هن وبدء العمل على سياسات، داخل الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية، تضمن إلزام الدول بحقوقهم/هن.
- رفع الأصوات، لهؤلاء الذين حرموا ومنعوا من المشاركة، داخل وخارج مؤتمر "كوب 27"، والحديث عن أزمة حقوق الإنسان في مصر وأهمية معالجتها.
- الضغط على السلطات المصرية لاحترام التزاماتها تجاه حقوق الإنسان، والتوقف الفوري عن عمليات القمع الممنهجة ضد المواطنين والمهاجرين ومنظمات المجتمع المدني، واحترام حق التعبير عن الرأي.
- طلب الإفراج عن كل معتقلي/ات الرأي والمدافعين/ات عن حقوق الإنسان المحتجزين تعسفيا في مصر.
- يجب العمل على وجود آليات مراجعة دورية ومراقبة مستقلة على جميع اتفاقيات التمويل السابقة، والاتفاقيات اللاحقة مع الحكومات التي ترتكب انتهاكات ضد حقوق الإنسان، بما فيها مصر، بما يضمن عدم انتهاك حقوق الإنسان من خلال هذه الاتفاقيات.

على الحكومة المصرية:

- الالتزام بالمعاهدات والمواثيق الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق الأشخاص المتنقلين، والعمل على تعديل القوانين الوطنية لتشمل الإقرار بالالتزامات الدولية والإقليمية المفروضة على مصر.
- التوقف عن عمليات الترحيل القسري للاجئين/ات وملتمسي/ات اللجوء، والإفراج الفوري عن ملتمسي/ات اللجوء المحتجزين بسبب الهجرة غير النظامية، وتسهيل وصولهم لإجراءات التماس اللجوء، والتوقف عن الاعتقالات العشوائية التي تستهدف طالبي/ات اللجوء.
- السماح للاجئين/ات وملتمسي/ات اللجوء بحرية الحركة داخل البلاد دون استهداف أو ملاحقة، والعمل على تشريعات تتيح الحصول على وثائق سفر للاجئين/ات داخل نظام اللجوء المصري.
- التوقف الفوري عن التهجير القسري ونزع الملكية من السكان، والتحقيق في عمليات الإجلاء القسري السابقة وتعويض المتضررين/ات بشكل عادل ومنصف.
- التوقف عن تجريم عمل المدافعين/ات عن حقوق الأشخاص المتنقلين ووضع حد للملاحقة والترهيب الموجه ضدهم/هن.
- رفع الحجب غير القانوني عن المواقع الإلكترونية المحجوبة في مصر، والتوقف عن سجن الأشخاص في قضايا النشر والتعبير.
- الإفراج الفوري وغير المشروط عن السجناء السياسيين ومعتقلي/ات الرأي من الكتاب والباحثين والنشطاء والمحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان المحتجزين بسبب نشاطهم السلمي، ورفع حظر السفر التعسفي، وإغلاق جميع القضايا ضد المدافعين/ات عن حقوق الإنسان وإسقاط جميع الاتهامات الموجهة ضدهم.
- إلغاء تجميد أصول منظمات المجتمع المدني، وضمان عملها دون مضايقات أو ملاحقات أمنية، ووضع حد لعمليات الترهيب ومضايقة العاملين بمنظمات المجتمع المدني.
- ضمان حق التعبير عن الرأي وحق التظاهر للمواطنين وغير المواطنين أثناء فترة انعقاد المؤتمر وبعده، بدون قيود أو أعمال انتقامية.
- الإفراج عن الأشخاص الذين تم اعتقالهم خلال الأسابيع الماضية على خلفية دعوات التظاهر وإسقاط التهم عنهم.